IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية

نشـرة إعلاميــة

INFCIRC/1281
9 أيار/مايو 2025

توزيع عام
عربي
الأصل: الإنكليزية والروسية

رسالة من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الوكالة

1- في 25 آذار/مارس 2025، تلقَّت الأمانة مذكرة شفوية من البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الوكالة.

2- وحسبما هو مطلوب، تُعمَّم طيه المذكرة الشفوية لتطَّلع عليها جميع الدول الأعضاء.

البعثة الدائمة
للاتحاد الروسي
لدى المنظمات الدولية
في فيينا

الرقم 1010-n

تهدي البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ويشرّفها أن تطلب أن تُعمَّم على جميع الدول الأعضاء في الوكالة، في أقرب وقت ممكن، التعليقات التالية على تقرير المدير العام للوكالة رافائيل غروسي، المعنون "الأمان النووي والأمن النووي والضمانات في أوكرانيا" الذي أُعدَّ لأغراض الدورة العادية لمجلس محافظي الوكالة (فيينا، الفترة من 3 إلى 7 آذار/مارس 2025).

ولا بد من أن نشير بأسف إلى أن التقرير الأخير للمدير العام للوكالة رافائيل غروسي، المعنون "الأمان النووي والأمن النووي والضمانات في أوكرانيا"، تقرير غير متوازن حسبما تبيَّن، وأنه لا يزال يتضمن عدداً من المغالطات الخطيرة.

وثمة عيب رئيسي في التقرير هو عدم تضمُّنه إشارة إلى أن محطة زابوريجيا للقوى النووية (محطة زابوريجيا) هي مرفق نووي روسي. ونذكِّر بأن المرسوم رقم 711 الصادر عن رئيس الاتحاد الروسي "بشأن الأحكام القانونية المحددة التي تنظِّم استخدام الطاقة النووية في أراضي منطقة زابوريجيا"، الذي وقِّع في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ينص صراحةً على أن محطة زابوريجيا هي مرفق خاضع للولاية القضائية للاتحاد الروسي. ووفقاً لذلك المرسوم، مُنحَت شركة المساهمة المسماة "مؤسسة تشغيل محطة زابوريجيا للقوى النووية" صفة المؤسسة المشغِّلة في مجال استخدام الطاقة الذرية، مما يعني أنها تضطلع بمفردها، أو بمشاركة مؤسسات أخرى، بالأنشطة اللازمة لتشغيل مرافق الطاقة النووية التابعة لمحطة زابوريجيا.

وحسب الفقرة 2 من المرسوم، تظل الأذون (التراخيص) التي تمنح حق العمل في مجال استخدام الطاقة الذرية، الصادرة فيما يتعلق بمحطة زابوريجيا، سارية المفعول إلى حين إصدار أذون (تراخيص) طبقاً لقوانين الاتحاد الروسي.

ونشدِّد على أن خبراء أمانة الوكالة الموجودين في محطة زابوريجيا منذ 1 أيلول/سبتمبر 2022 أتوا إلى المحطة بموافقة الاتحاد الروسي وبناءً على دعوته. ولا توجَد "بعثة للوكالة" في محطة زابوريجيا. ويُكفل تنفيذ جميع أنشطة أخصائيي أمانة الوكالة من خلال جهود المؤسسات الروسية. ويُسمح لهؤلاء الأخصائيين بالوصول إلى مرافق المحطة مع مراعاة الواقع المتمثل في أن محطة زابوريجيا متاخمة مباشرةً لخط القتال، وكذلك التهديدات الأوكرانية التي تحدق بأمن المحطة.

ويغطي التقرير على مسؤولية أوكرانيا عن التعطيل المتكرر لعملية تناوب خبراء أمانة الوكالة في محطة زابوريجيا. وتم عرض الهجوم الأوكراني على المركبات التي استُخدمت لنقل خبراء الأمانة خلال عملية التناوب في 10 كانون الأول/ديسمبر 2024 بحيادية مفرطة (الفقرة 11). ولم يُذكر على الإطلاق القصف المكثف بالمدفعية وبقذائف الهاون الذي استهدفت به أوكرانيا فريق الخبراء خلال محاولة أخرى لضمان تناوب

ممثِّلي الوكالة في 12 شباط/فبراير 2025. وفي الوقت نفسه، يتضمن التقرير صياغة غامضة لسبب إلغاء عملية التناوب، إذ جاء فيه أن تناوب خبراء أمانة الوكالة في محطة زابوريجيا لم يحدث "بسبب الأنشطة العسكرية الجارية التي تعرض أمان موظفي الوكالة للخطر" وأن الوكالة "أجرت [...] مشاورات مكثفة مع كلا الجانبين" لضمان إجراء عملية التناوب في ظروف آمنة (الفقرتان 22 و155). ولا تبرز هذه الصياغة الحقيقة الواضحة المتمثلة في أن المسؤولية عن تعطيل عمليات التناوب تقع بأكملها على عاتق أوكرانيا.

وقد بذلت روسيا كل الجهود الممكنة لضمان سلامة خبراء أمانة الوكالة وأمنهم. وفي الفترة من 27 شباط/فبراير إلى 3 آذار/مارس 2025، حصل تناوب خبراء الوكالة عبر الأراضي الروسية حصراً لأول مرة. وعلى امتداد الطريق بأكمله، كفل الممثلون الروس سلامة ممثِّلي الوكالة وأمنهم وأزالوا مخاطر الاستفزازات الأوكرانية.

كذلك، لا يزال التقرير يفتقر إلى تقييمات نقدية للهجمات المنتظمة التي تشنها الطائرات المسيَّرة الأوكرانية على مرافق محطة زابوريجيا وبلدة إنيرغودار. ويُشار إلى أن الحادثة الوحيدة الوارد ذكرها في التقرير، وهي الهجوم الذي شنته طائرة مسيَّرة في 5 كانون الثاني/يناير 2025 على مركز التدريب في المحطة، عُرضَت من دون تحديد المصدر (الفقرة 50).

ولا تزال حملة الترهيب النفسي التي تستهدف بها أوكرانيا موظفي محطة زابوريجيا عبر شبكات التواصل الاجتماعي طي الكتمان تماماً.

ونرفض رفضاً قاطعاً المحاولات التي تقوم بها أمانة الوكالة لتصوير عناصر الأمن الروس في محطة زابوريجيا وأخصائيي القوات المعنية بالوقاية من المواد الإشعاعية والكيميائية والبيولوجية الموجودين في المحطة على أنهم يهددون الأمان والأمن النوويين في هذا المرفق (الفقرة 83). وهذا التأويل هو تشويه فاضح للحقيقة.

ولا يبرز التقرير التفاعل بين الهيئة الرقابية الروسية وخبراء أمانة الوكالة الموجودين في محطة زابوريجيا والذين يشاركون في أنشطة الرقابة والإشراف التي تضطلع بها روستيكنادزور. ويُذكر في هذا السياق أن الإشارة إلى انقطاع قنوات الاتصال مع الهيئة الرقابية الأوكرانية، المعروفة باسم "المفتشية الحكومية الأوكرانية للرقابة النووية"، تبدو سخيفة (الفقرتان 71 و76). فليست للمفتشية الحكومية الأوكرانية للرقابة النووية أي صلة بمحطة زابوريجيا.

وثمة أسئلة تتعلق بالفقرة 60 التي يرد فيها ما يلي: "ولكي تتمكن الوكالة من إجراء تقييم كامل لوضع التوظيف في محطة زابوريجيا، بما يشمل الوضع من حيث المؤهلات والتدريب، والتوصل إلى استنتاج بشأن الآثار المحتملة لذلك الوضع على الأمان والأمن النوويين، لا تزال هناك حاجة إلى معلومات دقيقة في الوقت المناسب، بالإضافة إلى إجراء مناقشات مفتوحة مع جميع الموظفين المعنيين". ونذكِّر بأن محطة زابوريجيا تعيِّن موظفين مؤهلين حصلوا على التراخيص اللازمة من الهيئة الرقابية الروسية، وليس مطلوباً أن تجريَ أمانة الوكالة تقييماً لكفاءاتهم.

ولا نعترف بحق أمانة الوكالة في إبداء أي رأي يتعلق بتوقيت إغلاق محطة زابوريجيا (الفقرتان 47 و147). وستتولى روسيا حل هذه المسألة بصورة مستقلة. وسبق أن أعربت إدارة روساتوم عن رأيها في هذا الموضوع.

ونود أن نتطرق على وجه التحديد إلى التشويه الجديد لعدد من الحقائق في التقرير.

ونذكر في هذا الصـــدد أن تضـــمين التقرير عبارات مثل "من المرجح للغاية / من المحتمل جداً" فيما يخص الحادثة التي قصـــفت فيها طائرة مســـيَّرة أوكرانية الحاجز الآمن لمحطة تشـــرنوبل للقوى النووية في 14 شـــباط/فبراير أمر مرفوض (الفقرة 106). فهو يتعارض مع نزاهة الوكالة ويقوض الثقة بالطابع الموضـــوعي وغير المســـيس وبالمصـــداقية التقنية لتقييماتها واســـتنتاجاتها. وهذه العبارات والأحكام المتحيزة بوضـــوح غير مقبولة إطلاقاً على مســـتوى قيادة الوكالة التي تزعم أنها منظمة دولية مســـتقلة وتقنية. ومن غير الواضـــح كيف تكفَّل خبراء أمانة الوكالة، الذين لا يتمتعون بمؤهلات عســـكرية وفقاً للبيانات الحديثة الصـــادرة عن الأمانة نفسها، بتحديد مصدر الطائرة المسيَّرة.

وفضـــلاً عن ذلك، فإن القســـم باء-1-2 من التقرير، المخصـــص لبعثات الوكالة إلى المحطات الكهربائية الفرعية في أوكرانيا، ليس أقل إثارةً للجدل. ففي انتهاك للولاية المنصـــوص عليها في النظام الأســـاســـي للوكالة، يرد في ذلك القســـم أن خبراء أمانة الوكالة قاموا خلال زياراتهم إلى المحطات الفرعية الأوكرانية بتســـجيل الأضـــرار وبجمع أدلة تبرز هشـــاشـــة الشـــبكة الكهربائية بســـبب الهجمات التي اســـتهدفت البنية الأســـاســـية للطاقة في أوكرانيا. وخلافاً للمعلومات الواردة في القســـم المذكور، فإن مســـألة إمداد محطات القوى النووية بالطاقة من خارج الموقع ليســـت ذات أهمية حاســـمة على الإطلاق فيما يخص ضـــمان الأمان النووي. وأداء الأمانة لمهام لا تدخل في نطاق اختصـــاصـــها وتتصـــل بالتقييم الجاري لمدى الأضـــرار التي لحقت بالبنية الأســـاســـية للطاقة في أوكرانيا، بما يشـــمل المحطات الفرعية، هو أمر يتجاوز ولاية الوكالة إلى حد بعيد. ولا يشـــكِّل هذا النشـــاط في رأينا جزءاً لا يتجزأ من واجبات موظفي الوكالة.

ونأمل أن تضع أمانة الوكالة في اعتبارها تعليقات الاتحاد الروسي وملاحظاته عند إعداد التقارير المقبلة في هذا الصدد.

وترجو البعثة الدائمة للاتحاد الروسي من الأمانة أن تعمِّم هذه المذكرة الشفوية على وجه السرعة كنشرة إعلامية على جميع الدول الأعضاء في الوكالة.

وتغتنم البعثة الدائمة للاتحاد الروسي هذه الفرصة لتعرب مجدداً لأمانة الوكالة عن أسمى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

فيينا، 25 آذار/مارس 2025